المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-08-2006 العـــدد : 15817
الصفحـات : 21 المسلسل : 128

خادم الحرمين والرئيس التركي سيزار

الملك والرئيس التركي أردوغان على مائدة العشاء

الملك عبد الله خلال زيارته للمتحف

الزيارة الملكية لتركيا

الأهداف .. والمحفِّزات .. والنتائج

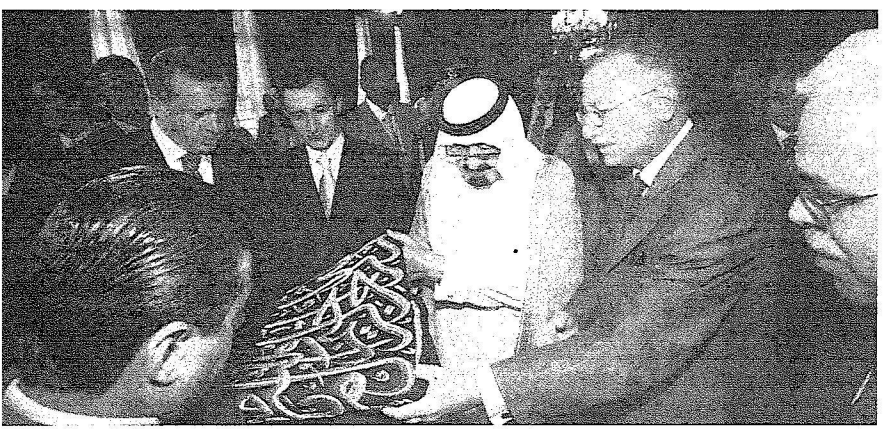
... الملك يقدم هدية من كسوة الكعبة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-08-2006 العـــدد : 15817
الصفحـات : 21 المسلسل : 128

قراءة

• اختتمت يوم الجمعة الماضي ١٧ رجب الحالي الزيارة الرسمية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - للجمهورية التركية والتي استمرت أربعة أيام بين أنقرة العاصمة، وأسطنبول العاصمة الاقتصادية والثقافية والتاريخية لتركيا. ومنذ بداية الزيارة اتضحت أهداف كل من الجانبين السعودي والتركي في توقعاتهما وأمالهما من هكذا زيارة.

• في بيان الديوان الملكي السعودي الخاص بالزيارة يوضح الهدف من الزيارة في: "بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في كافة المجالات، إضافة إلى بحث القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك". وفي المقابل في الجانب التركي أوضح الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار هدف تركيا من زيارة الملك عبدالله في الحفل الرسمي الذي أقامه فخامته لخادم الحرمين مساء الثلاثاء في مدينة أنقرة بقوله: "زيارتكم خير دليل على الإرادة السياسية المشتركة الموجودة لتعزيز أواصر الصداقة والأخوة التي ترجع جذورها إلى سنوات طويلة بين بلدينا وشعبينا". كما أكد رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان أن الزيارة: "ستكون الداعم الأساسي الذي يسرع في نمو علاقاتنا التي تتطور بسرعة" وذلك في الحفل التكريمي الذي أقامه لخادم الحرمين الشريفين في القصر التاريخي دولما بخشة على ضفاف البسفور في أسطنبول مساء الأربعاء.

• والزيارة الملكية لتركيا تأتي في سياق النهج السعودي الحديث في تنويع علاقات المملكة مع الدول، والانفتاح على ثقافات وحضارات في أنحاء مختلفة من العالم. وهو ما يعني انفتاح بوصلة السياسة الخارجية السعودية إلى جهات لم تكن مألوفة من قبل أوانها لم تكن على درجة عالية من التعاون كما هو الآن. فالزيارات الرسمية الأخيرة للقيادة السعودية شملت الصين واليابان وماليزيا وسنغافورة وباكستان والهند في الشرق، وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل في الغرب. والمملكة في نهجها السياسي الخارجي تسعى إلى توسيع وزيادة مساحة ووتيرة التعاون والتنسيق والتشاور في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية والتعليمية والثقافية مع دول إسلامية كبرى مثل ماليزيا والباكستان. والجمهورية التركية هي واحدة من هذه الدول الكبرى. والحق أن لكل دولة من هذه الدول تجارب وخبرات يمكن للقطاعين الحكومي والأهلي السعوديين الاستفادة منها، خاصة وأن ثقافات هذه الدول تتقاطع مع ثقافة المجتمع السعودي في بعدها الإسلامي.

• إضافة إلى أن المملكة تدرك أن قيادتها الروحية للعالم الإسلامي - كونها حاضنة للحرمين الشريفين، وخادمة لهما - يجعلها في موقع متقدم من العناية والاهتمام بقضايا المسلمين في كل بقاع الدنيا، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تنسيق الجهود، وتوفير الدعم وتوحيد المواقف بين الدول الإسلامية ومنظماتها المختلفة وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي وتفعيل أدوارها لصالح الحقوق والقضايا الإسلامية، سواء في إحداث تنمية داخل الدول ذاتها، والقضاء على مكامن وأسباب التخلف، وهي الجهل والفقر والمرض، أو ضمان سيادة وحقوق الدول الإسلامية وشعبها باستقرار أمني وسياسي.

• والمملكة وهي إحدى الدول العربية الكبرى كانت - ولازالت - ومنذ بداية تأسيس جامعة الدول العربية، وهي تسعى إلى لم الشمل العربي، ودعم القضايا العربية خاصة قضية فلسطين، وهذا يستدعي حشد الطاقات العربية البشرية والاقتصادية والسياسية للدفاع عنها. كما أنها تسعى مع شقيقاتها من الدول العربية الأخرى إلى إحداث تنمية مستدامة وشاملة مع كل قطر عربي، وهذا لن يحدث في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة وأحوال سياسية مضطربة؛ ولهذا فالمملكة تسعى إلى منع قيام أحلاف إقليمية تؤثر في التوازن السياسي والعسكري على المنطقة، كما تسعى إلى إقامة علاقات أخوية تحاورية مع دول إقليمية مؤثرة مثل تركيا وإيران.

• وأحد أهم محفزات الزيارة الملكية يمكن قراءته في رغبة المملكة في تأمين استقرار إقليمي أمني وسياسي يقضي على أسباب التوتر وعوامل الانفجار، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط هي إحدى أهم نقاط العالم الملتهبة والقابلة للاشتعال في أي لحظة، فقيمتها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية جعلتها تتقاطع بشكل جذري مع مصالح دول عالمية كبرى، سواء في الغرب أو في الشرق مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند. كما أن تاريخ المنطقة شهد في أعوام ماضية تحالفات إقليمية مثل حلف بغداد كانت ستؤثر في استقرار المنطقة وميزان القوى فيها.

• ولعل من المفيد التذكير أن القوى العسكرية الإقليمية الكبرى غير العربية والتي بإمكانها خلخلة الاستقرار الأمني والسياسي هي إسرائيل وإيران وتركيا، ولكل دولة من هذه الدول مصالح وأهداف غير أنها تتباين بتباين كل دولة وتكوينها السياسي والبشري والعقدي. فإسرائيل دولة غريبة في كينونتها عن المنطقة، وغربتها هذه تدفعها إلى السعي إلى ضمان عدم استقرار أمني وسياسي دائمين في المنطقة، فتسعى من خلال آلتها العسكرية الوحشية المدمرة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-08-2006 العـــدد : 15817
الصفحـات : 21 المسلسل : 128

إلى تفجير بقع جغرافية هنا وهناك كما هو الحال في غزة والضفة الغربية ولبنان. اضافة إلى تدخلاتها السياسية وبدعم من قوى عالمية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في خلخلة الاستقرار الامني والاجتماعي والسياسي لدول مجاورة، كما هو حادث في العراق، أو من خلال ضمان عدم توازن للقوى العسكرية في المنطقة والتفرد بالهيمنة في هكذا مجال من خلال آلة عسكرية جبارة، تغرقها من الترسانة الأمريكية بغير حساب، ومن خلال اقامة تحالفات عسكرية مع قوى اقليمية كما حدث مع تركيا في الاتفاقية الامنية لعام ١٩٩٦م.

• وأما فيما يتعلق بإيران فالجمهورية الاسلامية لها مصالحها في المنطقة كلها سواء في الخليج العربي او في العراق أو في لبنان وبلاد الشام، ولكن اهم ما يشغل بال الساسة ودول المنطقة ملف إيران النووي الذي سيحدث بكل تأكيد - إذا ما تم - خلخلة شديدة المدى في ميزان القوى في المنطقة، وسيجعل من ايران قوة اقليمية كبرى ربما بسوء إدارة تتحول الى شرطي في المنطقة وخاصة في الخليج.

د. عبدالرحمن سعد العرابي

• وتركيا لا تختلف في مكانتها العسكرية عن اسرائيل وايران كقوة اقليمية كبرى، غير ان مصالحها لا تشكل تهديداً كبيراً لدول المنطقة رغم الخلاف المائي بينها وبين العراق وسوريا. فتركيا لم تعد لها أطماع توسعية في المنطقة، بل ومنذ اعلان الجمهورية التركية الحالية اقفل مصطفى كمال أتاتورك أي باب لهكذا اطماع، او لتوسعات جغرافية على حساب جيرانها. وان كانت المشكلة الكردية تمثل حجر اساس في السياسة التركية، أو ان تركيا وطوال تاريخها المعاصر لم يعرف عنها اية اطماع توسعية في أي من الدول العربية المجاورة، وان دخول قطاع من جيشها لشمال العراق لم يكن بهدف الاحتلال والاستقرار بقدر ما كان لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وتركيا كقوة عسكرية تختلف عن مثيلاتها الاقليمية الاخرى في كونها عضوًا في منظمة حلف شمال الاطلسي "الناتو" بل هي تعتبر اكبر شريك عسكري في الحلف بعد الولايات المتحدة الامريكية.

• من هكذا خارطة تبدو محفزات سعي المملكة العربية السعودية الى كسب تركيا الى احداث توازن اقليمي يضمن عدم هيمنة دولة، وتعديها على حقوق الاخرين، كما يحدث حاليا مع اسرائيل، او كما حدث سابقا مع ايران والعراق. والعراق والكويت. واستقطاب تركيا وهي دولة تتقاسم عوامل مشتركة عدة مع العالم العربي مهم جداً في دعم الحق العربي سواء مع اسرائيل او مع ايران، وكلا الدولتين(إسرائيل وإيران) تدرك هذه الأهمية لتركيا، ولهذا سعتا إلى اقامة علاقات متميزة مع تركيا كما في الاتفاقية الأمنية العكسرية مع إسرائيل في عام ١٩٩٦م، وكما في الاتفاقيات الثنائية العديدة الموقعة بين تركيا وإيران وخاصة في السنوات الأخيرة.

• وبإمكان المملكة من خلال علاقات متقدمة مع تركيا أن تخفف من حدة النزاع المائي بين العراق وسوريا وتركيا حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات، والذي اخذ طابعا مغايرا بعد تنفيذ تركيا لمشروع (جاب) الضخم، والذي تسعى من خلاله إلى احداث نقلة نوعية هائلة في المجال الزراعي، وتطوير منطقة جنوب شرق الأناضول بإنشاء السدود وقنوات الري الضخمة التي تصل إلى تلك المناطق الشاسعة مما أثر بالتالي على كميات المياه المتدفقة لكل من سوريا والعراق. فليس من صالح العرب أو الاتراك ان يحدث خلاف جوهري يبعد الطرفين عن بعضهما البعض، أو يؤدي بهما إلى إقامة تحالفات ومعاهدات مع دول معادية لهذا الطرف أو ذاك، كما هو حال تركيا مع إسرائيل وبعض الدول العربية مع اليونان. فالمملكة بإمكانها وبثقلها العربي ومكانتها الإقليمية، ومن خلال العلاقات المتميزة مع الجمهورية التركية انشاء حوار تبادلي بين الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات لضمان حقوق متساوية لكل الأطراف ونزع فتيل نزاع قد يزعزع أكثر حالة الاستقرار والأمن في المنطقة.

• وتوقيت الزيارة الملكية لتركيا يعد توقيتا ذكيا جدا ومناسبا لأن السياسة الخارجية التركية ومنذ عام ٢٠٠٢م وبعد تولي حزب العدالة والتنمية تشكيل الحكومة كنتيجة لانتصاره في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر من ذلك العام بدأت، أو بالأصح أعادت إحياء سياسة التقارب والانفتاح مع المحيطين الإسلامي والعربي الذي بدأهما الرئيس تورجوت أوزال في بداية التسعينيات الميلادية من القرن الماضي. فالسياسة التركية الحالية تشهد دفعا هائلا باتجاه العالم الإسلامي والعالم العربي، وتسعى إلى إعادة الدفء والحرارة إلى العلاقات العربية التركية. فتركيا سعت واستطاعت أن تحظى بمقعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بترشيحها للبروفيسور اكمل الدين إحسان أوغلي، وهي تدعم المنظمة وتهدف إلى المساهمة في تفعيل دورها بما يجعلها منظمة إسلامية فاعلة في إقامة علاقات وحوارات ومشاورات إسلامية بناءة. اضافة إلى ان رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب اردوغان، ولأول مرة في تاريخ السياسة التركية الخارجية حضر مؤتمر القمة العربي الأخير في الخرطوم، وألقى كلمة شكلت في رأي كثير من الخبراء والمراقبين نقطة تحول كبرى في مسيرة العلاقات العربية التركية.

• وأما على المستوى الثنائي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية، ففعاليات الزيارة الملكية رسمت صورة صادقة لرغبة الطرفين السعودي والتركي في اقامة علاقات متميزة كماً ونوعاً وعلى مجالات عدة. ففي أنقرة العاصمة التي اختارها ابو الترك- أتاتورك- حين إعلانه قيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٢م كان استقبال الرئيس احمد نجدت سيزار لخادم الحرمين الشريفين وإقامته حفل عشاء تكريمياً له حفظه الله وللوفد السعودي المرافق، وما حملته ثنايا كلمة الرئيس التركي دلالات على الرغبة التركية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-08-2006 العـــدد : 15817
الصفحـات : 21 المسلسل : 128

الصادقة في استثمار علاقة مميزة مع المملكة لرفع التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والثقافية والشؤون الخارجية والنقل إلى مجالات أوسع وأرحب. يقول الرئيس سيزار: (تعتبر تركيا المملكة العربية السعودية الصديقة والشقيقة شريكة مستقرة، وترغب في تطوير علاقتها معها في جميع المجالات. ولاشك ان زيارتكم هذه ستشكل فاتحة عهد جديد في علاقاتنا).

• وفي اسطنبول العاصمة الاقتصادية والمركز التجاري الأول والعاصمة الثقافية الكبرى لتركيا تجلّت عوامل أخرى من محفزات التعاون الذي دفعت به الزيارة الملكية. فأسطنبول هذه المدينة العريقة والتي وصفها أحد قياصرة روسيا (أن من يحكمها يحكم العالم)، وما تحمله من مكانة تاريخية وثقافية عريقة إضافة إلى وضعها الجيواستراتيجي حيث تتحكم في احد اهم الممرات المائية في العالم وهو مضيق البسفور، هذه المدينة وبهكذا كينونة شكلت في اهتمامها بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله زخما هائلا لتطوير العلاقات السعودية التركية، خاصة في المجال الاقتصادي والمجال الثقافي والمجال السياحي. فلقاء الملك عبدالله برجال الأعمال السعوديين والاتراك فتح أبواباً لم تكن معروفة من قبل، وكشف عن آفاق رحبة من تعاون اقتصادي هائل بين القطاعين الأهليين في المملكة وتركيا، وأبان عن فرص استثمارية لا حصر لها في كلا الجانبين، خاصة بعد دخول المملكة لمنظمة التجارة العالمية وقرب انضمام تركيا لمنظمة الاتحاد الأوروبي. فبلد كتركيا يعتبر "احد أكبر الاقتصادات العشرين في العالم. فحجم تجارته الخارجية تبلغ "٢٠٠" مليار دولار كما اشار رئيس اتحاد الغرف التجارية التركية رفعت حضارجيك اوغلو. يشكل ارضاً استثمارية خصبة ومصدراً من مصادر التعاون والاستفادة في المجالات الصناعية والإنشائية التي تشتهر بها تركيا، وخاصة اليد الفنية العالية.

• وفي المجال الثقافي فتحت الزيارة أبواباً واسعة جداً لتعاون بحثي وأكاديمي بين الهيئات والأكاديميات والجامعات ومراكز الأبحاث السعودية، وبين مثيلاتها في الجمهورية التركية. وزيارة الملك عبدالله لمركز التاريخ والثقافة والفنون التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمقام في أحد قصور يلدزلار التاريخي تعتبر محفزاً كبيراً لتعاون أكبر بين الطرفين، والاستفادة قدر الإمكان من تجارب ثقافية ثرية جداً في الجانب التركي بما ينعكس إيجاباً على الحراك الثقافي السعودي.

• وأحد أهم الآفاق التي يمكن الاستفادة منها، والتي فتحت أبوابها الزيارة الملكية الاستفادة من التجربة التركية الغنية والطويلة جداً زمنياً وخبراتياً مجال السياحة. فمن المعلوم أن تركيا تعتبر واحدة من أهم وأكبر الدول السياحية في العالم، وخبراتها في مجال النقل والفندقة والخدمات السياحية تفوق الوصف. وبإمكان المملكة وهيئة السياحة الوطنية أن تستفيد من هكذا تجربة، خاصة وأن بين الجانبين نوعا من التعاون في هكذا مجال، وهو الحج والعمرة، والسعي إلى تطوير هذا الجانب واستثمار الخبرة التركية فيه.

• الزيارة الملكية لتركيا شكلت مفصلاً من مفاصل التعاون والتنسيق الثنائي بين المملكة ودولة إسلامية وإقليمية كبرى بحجم ووزن تركيا، وستكون لها نتائج إيجابية كبرى على مستويات عدة ثنائية وعربية وإقليمية وإسلامية. ففي المجال الثنائي كانت الاتفاقيات الست التي وقعت مع الجانب التركي في مجالات السياسة الخارجية والوثائق والاستثمار والازدواج الضريبي والصحة والنقل نقلة وتطوراً نوعياً سيشهد انعكاسات إيجابية على الجانبين السعودي والتركي، وستكون دافعاً إلى فتح مجالات أرحب وآفاق مستقبلية أوسع. وأما إقليمياً فاتفاق المملكة وتركيا على ضرورة إيقاف الهجمة الإسرائيلية الوحشية على لبنان فوراً، وتحكيم العقل والقانون الدولي رسالة لإسرائيل وللولايات المتحدة الأمريكية ولبريطانيا بعدم رضا أطراف وقوى إقليمية كبرى للانفلات الإسرائيلي، وحتمية كبحه لضمان سلام واستقرار إقليمي. كما أن التأكيد على رغبة المملكة وتركيا على خلو المنطقة من الأحلاف العسكرية، وأسلحة الدمار الشامل سعي من كلا الدولتين إلى استتباب الأمن في المنطقة، إضافة إلى المحاولة الجادة من الطرفين لضمان استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، فمصلحة دول المنطقة كلها - وليس المملكة وتركيا - في وجود عراق موحد، مستقل الارادة، مستقر أمنياً وسياسياً.

• ومما أفرزته الزيارة الملكية، وما ستتمخض عنه الأيام أن الزيارة شكلت دافعاً كبيراً لمشاركة تركيا كبرى، وتفعيلاً لدورها في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك ولا شك سيعطي المنظمة قوة اكبر، وسيمثل عاملاً من عوامل الدعم للقضايا الإسلامية. فتركيا دولة اسلامية كبرى، وجسر تواصل بين الشرق والغرب. وقد اتفقت وسائل إعلام عديدة ومراقبون ومحللون سياسيون واقتصاديون على أن زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- يحفظه الله- للجمهورية التركية زيارة مفصلية، ليست في مسيرة العلاقات الثنائية السعودية فقط، بل وفي مسيرة التعاون العربي التركي، والإسلامي التركي.

أستاذ الدراسات العثمانية والتركية
جامعة الملك عبدالعزيز- جدة
فاكس: ٢٨٧٥١٥٧
aalorabi@hotmail.com